



من عبد الرؤوف الشريف
رئيس كتلة الحرة بمجلس نواب الشعب
الى السيد وزير المالية بالنيابة
عن طريق السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي

تحية وبعد،

فتبعاً لما تداولته وسائل الاعلام والاتصال عن تحويل مبالغ مالية هامة من دولة قطر لتمويل أنشطة غير مشروعة داخل بلادنا وخارجها عن طريق مؤسسات تابعة لنظامنا البنكي، فإن نواب كتلة الحرة لحركة مشروع تونس يطالبونكم بإفادتهم حول مدى صحة المعلومات المتداولة في هذا الخصوص استناداً الى ما يمكن أن تأذنوا به من أبحاث سواء مع مصالح البنك المركزي التونسي وبنك الاسكان ولجنة التحاليل المالية.

كما يطلبون منكم التفضل بالمسارعة بإحالة تلك الابحاث فوراً الى السلطة القضائية اذا تبين لكم ان الاعمال التي كشفت عنها تكتسي صبغة إجرامية .

وتقبلوا فائق الاحترام والسلام

عن نواب كتلة الحرة لحركة مشروع تونس

رئيس الكتلة

عبد الرؤوف الشريف

من
وزير المالية بالنيابة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الاجابة على السؤال الكتابي المتعلق بتحويل مبالغ مالية هامة من دولة قطر لتمويل أنشطة غير مشروعة عبر مؤسسات تابعة لنظامنا البنكي.
المرجع: مراسلتكم بتاريخ 9 جوان 2017.

__***

جوابا على سؤال السيد نائب مجلس نواب الشعب "عبد الرؤوف الشريف المتعلق بتحويل مبالغ مالية هامة لتمويل أنشطة غير مشروعة عبر مؤسسات تابعة لنظامنا البنكي، أشرف بإفادة الجنب بالمعطيات التالية:

قام أحد المواطنين الأجانب بفتح حساب جاري الدينار القابل للتحويل بفرع بنك الإسكان بمدنين وذلك بتاريخ 15 جويلية 2011، وعلى إثر تفتن جهاز المطابقة بالبنك بقيام المعني بالأمر بعمليات سحب نقدية هامة ومتواترة قام البنك بالعنايات التالية:

- بتاريخ 14 أكتوبر 2014 قامت مصالح بنك الإسكان بإعلام اللجنة الوطنية للتحاليل المالية بالبنك المركزي عبر تصريح بالشبهة حسب الترتيب الجاري بها العمل،
- بالتوازي مع ذلك قامت الإدارة العامة بالبنك بتاريخ 17 ديسمبر 47 بالإذن بفتح عملية تفقد على مستوى نقطة البيع حيث بلغت قيمة التحويلات المالية بالعملة الصعبة والمتأتية من الخارج ما يعادل 8 م د،

- تبعا لذلك وبتاريخ 24 ديسمبر 2014 أعلنت اللجنة الوطنية للتحاليل المالية بنك الإسكان أن الملف تمت إحالته على القضاء وقد تم تجميد الحساب الجاري المذكور برصيد يبلغ

3 م د.

والسلام
محمد الفاضل عبد الكافي

| |
|----------------------------|
| مجلس نواب الشعب السجلات |
| 13 |
| وزير الإدارة والتخطيط |

من
وزير المالية بالنيابة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الاجابة على السؤال الكتابي المتعلق بتحويل مبالغ مالية هامة من دولة قطر لتمويل أنشطة غير مشروعة عبر مؤسسات تابعة لنظامنا البنكي.
المرجع: مراسلتكم بتاريخ 9 جوان 2017.

__***

جوابا على سؤال السيد نائب مجلس نواب الشعب " عبد الرؤوف الشريف المتعلق بتحويل مبالغ مالية هامة لتمويل أنشطة غير مشروعة عبر مؤسسات تابعة لنظامنا البنكي، أشرف بإفادة الجنب بالمعطيات التالية:

قام أحد المواطنين الأجانب بفتح حساب جاري الدينار القابل للتحويل بفرع بنك الإسكان بمدنين وذلك بتاريخ 15 جويلية 2011، وعلى إثر تفتن جهاز المطابقة بالبنك بقيام المعني بالأمر بعمليات سحب نقدية هامة ومتواترة قام البنك بالعنايات التالية:

- بتاريخ 14 أكتوبر 2014 قامت مصالح بنك الإسكان بإعلام اللجنة الوطنية للتحاليل المالية بالبنك المركزي عبر تصريح بالشبهة حسب الترتيب الجاري بها العمل،
- بالتوازي مع ذلك قامت الإدارة العامة بالبنك بتاريخ 17 ديسمبر 47 بالإذن بفتح عملية تفقد على مستوى نقطة البيع حيث بلغت قيمة التحويلات المالية بالعملة الصعبة والمتأتية من الخارج ما يعادل 8 م د،

- تبعا لذلك وبتاريخ 24 ديسمبر 2014 أعلنت اللجنة الوطنية للتحاليل المالية بنك الإسكان أن الملف تمت إحالته على القضاء وقد تم تجميد الحساب الجاري المذكور برصيد يبلغ 3 م د.

والسلام
محمّد الفاضل عبد الكافي